

الرفض «السياسي» لصوان يجمّد التحقيقات في انفجار بيروت

بيروت - علق المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت فادي صوان التحقيقات لعشرة أيام بعدما تقدم وزيران سابقين ادعى عليهما بمذكرة يطلبان فيها نقل الدعوى إلى قاض آخر.

وكان صوان ادعى في العاشر من ديسمبر على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين، هم وزير المالية السابق علي حسن خليل ووزير الأشغال السابقين غازي زعير ويوسف فنيانوس، إلا أن أحداً منهم لم يمثل أمامه في جلسات حدها لاستجوابهم كـ"مدعى عليهم"، ما اضطره إلى تأجيل الاستماع إلى يناير المقبل.

وتحقق السلطات اللبنانية في الانفجار الذي وقع في الرابع من أغسطس وعزته إلى تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم لسنوات في أحد عتابر المرفأ من دون إجراءات وقاية، وتبين أن مسؤولين على مستويات عدة كانوا على دراية بمخاطر تخزينها من دون أن يحرروا ساكنها.

وتقدم كل من زعير وخليل المقربين من رئيس مجلس النواب نبيه بري، بمذكرة أمام النيابة العامة التمييزية طلبا فيها نقل الدعوى إلى قاض آخر، بعدما اتهموا صوان بخرق الدستور بادعائه على وزيرين سابقين ونائبين في البرلمان.

وأوضح مصدر قضائي أن "الطلب أحيل إلى محكمة التمييز الجزائية"، مشيراً إلى أن "كل أطراف الدعوى، بدءاً من النيابة العامة التمييزية إلى المحقق العدلي ونقابة المحامين بوكالتها عن المدعين المتضررين جراء الانفجار، لديهم مهلة عشرة أيام للإجابة على هذه المذكرة".

وأفاد المصدر القضائي أن صوان "أوقف كل إجراءات التحقيق إلى أن تثبت محكمة التمييز بطلب نقل الدعوى". وبناء على ذلك، ألغيت جلسة كان حدها الجمعة لاستجواب دياب، الذي لم يمثل في جلسة أولى الإثنين الماضي.

وأثارت الاتهامات التي وجهها صوان لكل من دياب والوزراء السابقين الثلاثة ردود فعل غاضبة من قوى سياسية نافذة لاسيما من حزب الله وتيار المستقبل



علي حسن خليل أحد الذين تقدموا بمذكرة طلبها فيها نقل التحقيق إلى قاض آخر

وبحسب المفكرة القانونية، وهي منظمة غير حكومية متخصصة بشؤون قانونية وتعني بشرح القوانين وتفسيرها، فإن "الحصانة الدستورية تشمل الإخلال بالوظيفة الوزارية ولا تشمل استغلال هذه الوظيفة وتالياً لا الفكر ولا الفساد".

وحذرت المفكرة القانونية من أن "يبيق كل هذا محاولة لتهدئة الرأي العام ما لم يترافق مع تحقيقات جديّة حول مسؤوليّة هؤلاء وسواهم من وزراء لم يتم استدعائهم بعد".

وتقدمت نقابة محامي بيروت قبل أكثر من شهر بالمشات من الشكاوى الجزائية أمام النيابة العامة التمييزية باسم المتضررين.

وتسبب الانفجار بمقتل أكثر من مئتي شخص، وإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح. وادى إلى تاجيع غضب الشارع الناقص على الطبقة السياسية بكاملها ويتهمها بالفساد والإهمال، وبت يحملها أيضاً مسؤولية الكارثة.

إصابة ماكرون بكورونا ترك اللبنانيين في التسلسل

باريس - أعلن قصر الإليزيه الخميس إصابة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بفيروس كورونا، وأنه تم تأجيل زيارته الخارجية بما في ذلك إلى لبنان.

وكان من المفترض أن يزور ماكرون بيروت في 22 ديسمبر الجاري، في خطوة تهدف إلى الضغط على القادة السياسيين اللبنانيين لتسريع تشكيل حكومة تآخرت كثيراً، في ظل وضع اقتصادي ومالي ينساق نحو الانهيار ولم يعد يحتمل المزيد من الانتظار والمماطلة.

وتقول دوائر سياسية إن الكثير من اللبنانيين كانوا يراهنون على أن تحدث زيارة الرئيس الفرنسي اختراقاً في الملف الحكومي الذي دخل "تفقا مسوداً" ولا يعرف كيف السبيل للخروج منه.

وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري قال الثلاثاء، إن الطريق إلى تشكيل حكومة لبنانية جديدة مسدود بالكامل، معرباً عن أمه في أن يتمكن الرئيس الفرنسي من تقديم المساعدة في زيارته المرتقبة.

وصرح بري وهو حليف لحزب الله "أما لماذا هذا الانسداد؟ فباللتأكيد فإنّ الجواب هو لدى رئيس الجمهورية والرئيس الملك، وإن شاء الله يتمكن الرئيس

ماكرون من أن يفعل شيئاً في زيارته المقبلة، وما علينا سوى أن ننتظر".

وشهد لبنان في الأيام الأخيرة سجلات بين رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري ورئاسة الجمهورية بقيادة ميشال عون، على خلفية التشكيك الحكومية التي طرحها الحريري على عون.

واعترفت رئاسة الجمهورية التي يتهم رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل باختطاف قراراتها، أن الحريري اتبع نهجاً فردياً في تشكيل الحكومة دون العودة إليها.

ونفى رئيس الوزراء المكلف تلك الاتهامات وأكد أنه حرص على اختيار 4 شخصيات من القائمة التي تقدمت بها الرئاسة، داعياً الرئيس عون إلى الابتعاد عن الضغوط السياسية من طرف فريق يسعى للحصول على الثلث الوزاري المعطل والموافق على التشكيك، في إشارة إلى التيار الحر.

ويقول مراقبون إن الأمل كان كبيراً في أن تؤدي زيارة ماكرون لهذا البلد إلى حلحلة الخلافات بين عون والحريري، ولكن هذا الأمل تبخر الآن. ومنذ استقالة حكومة حسان دياب عقب انفجار بيروت قاد ماكرون جهوداً للبنانيين على الاتفاق على حكومة يمكنها تنفيذ إصلاحات، بيد أنه لم تجد الاستجابة المطلوبة.



ويعتقد مسؤولون إن إسرائيل سيكون لديها لقاحات كافية بنهاية هذا العام لتحصين الأكثر عرضة للخطر بين المواطنين وتوقعوا عودة الأمور إلى طبيعتها بشكل نسبي بحلول مارس.

وكشفت استطلاعات رأي عن أن نحو ثلثي الإسرائيليين يرغبون في الحصول على اللقاح.

الخلافات الحدودية تنغص العلاقات السودانية الإثيوبية

عبدالفتاح البرهان يتوجه إلى الحدود الشرقية في ظل توتر عسكري



الجيش السوداني أمام تحدي ضبط الحدود

ترى فيها مدخلاً لتأكيد النفوذ في قلب السلطة.

ولفت الخبير الأمني السوداني، الفريق صديق إسماعيل، إلى أن ما تشهده الحدود نتيجة مباشرة لإهمال السودان التعامل معها طيلة ثلاثة عقود، ومن الطبيعي أن تتعرض المصالح الوطنية لتهديدات عديدة من دون أن تجد وسيلة مناسبة للحل، وسط الأوضاع الرخوة التي يعاني منها السودان وإثيوبيا، بما يسمح بتمدد الصراع.

وأضاف "العرب"، أن الحرب في إثيوبيا أثرت سلباً على قدرة الخرطوم ضبط الانفلات الحدودي، لأن هناك عشرات الآلاف فروا منها باتجاه الأراضي السودانية، في وقت لا توجد قدرات اقتصادية وعسكرية لإحتواء تلك العناصر التي قد تتورط في ارتكاب ممارسات غير منضبطة بحثاً عن فرصة لاستيعابهم داخل السودان.

وأشار إلى أن القوات المسلحة تسعى إلى احتواء الانفلات بحكمة وهدوء من غير أن تكون هناك خسائر بشرية تؤدي إلى تفاقم الأمور، لكن المشكلة أن هناك أطرافاً داخل البلدين لديها مصالح في تصعيد الأزمة والوصول بها إلى مستوى المواجهة المسلحة.

وليس أمام الحكومتين من فرصة سوى الجلوس على طاولة التفاوض في أسرع وقت لحسم مصير استقرار العلاقة بينهما من عدمه، والتوصل إلى أطر سياسية واضحة لتجسيم المناورات التي تلجا إليها أجنحة تجد في التصعيد فائدة لها.

وتوقع متابعون، أن تتكرر وقائع الاعتداء على الجيش السوداني، بل

الحدود بين البلدين مفتوحاً تدفع باتجاه تصاعد المناوشات العسكرية.

وذكر "العرب"، أن إثيوبيا تنظر برؤية إلى تحركات ضبط الحدود من قبل الجيش السوداني مع تزايد أعداد النازحين، فقد يكون بينهم مسلحون يشكلون تهديداً إضافياً في ولاية القطراف الحدودية، ذات صلة بالصراع الحاصل في إقليم تيغراي.

والأخطر أن دوائر في أديس أبابا لديها هواجس من وجود تقارب بين أفراد نافذين في الجيش السوداني، وبين قومية تيغراي ارتكابتا على علاقات قوية نسجت بينهما في الماضي، ما جعل نزوح بعض المسلحين للسودان يثير قلق الحكومة الإثيوبية لتعتقد أن الخرطوم توفر لهم ملاذاً آمناً.

ونفى خليفة، "العرب"، صواب هذا التقدير، في ظل العلاقات الوطيدة بين الحكومتين في البلدين، وحرص الجيش السوداني على التواجد في مناطق تابعة لنفوذ، ونأيه الدائم عما يجري من أحداث داخلية في إثيوبيا.

وشدد على أن السيوولة الأمنية في مناطق حدودية متاخمة فتحت على المزيد من التوترات على مستوى الجيش السوداني والمليشيات السودانية التي لا تحظى بدعم علني من حكومتها، لكن غض الطرف عنها يثير الشكوك.

وأوحى تفجر ملف الحدود بعد أيام قليلة من زيارة حمدوك لأديس أبابا، بأن الأزمة بحاجة إلى حلول عاجلة، ولا تتحمل تركها لعناصر من الطرفين تجد فيها وسيلة لتعزيز نفوذها، فعصايات الشفقة التي تسيطر على منطقة الشفقة السودانية مسنودة من قوات إثيوبية رسمية، وقوات الجيش السوداني

حالة من التوتر تسود المنطقة الحدودية بين السودان وإثيوبيا، وسط مخاوف من تدرج الأمور، لاسيما في ظل التعزيزات العسكرية، ويرى مراقبون أن استمرار بقاء ملف ترسيم الحدود مفتوحاً بمثابة خنجر في جنبات الطرفين.

الخرطوم - أصبح التذبذب عنواناً رئيسياً في العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا، فما إن يتم احتواء مشكلة إلا وتتفجر أخرى، آخرها تعرض أفراد من الجيش السوداني لكمين من بعض القوات والمليشيات الإثيوبية، ما أسفر عن سقوط قتلى ومصائب.

وتوجه رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان الخميس إلى الحدود الشرقية، وقال مصدر حكومي إن "زيارة البرهان لولاية القضايف ذات طابع أمني"، وقد سبقته للمنطقة تعزيزات عسكرية ضخمة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك، في وقت سابق "دعمه ووقوفه مع القوات المسلحة التي تسد الثغور وتحرس البلاد.. ونقته في قدرتها على حماية حدود البلاد ورد أي عدوان".

وكشف التوتر العسكري على الحدود عمق الأزمة بين البلدين، التي حاولت زيارة حمدوك لأديس أبابا، الأحدث، تطويقها وتبديد التدايعات الناجمة عنها، حيث راجت معلومات محلية بشأن تولع قوات الجيش في منطقة الشفقة لأول مرة منذ 25 عاماً، والتي تقع تحت السيطرة الإثيوبية.



محمد خليفة صديق بقاء ملف ترسيم الحدود مفتوحاً يوجع الوضع العسكري الفريق صديق إسماعيل الحرب في إثيوبيا أثرت على قدرة الخرطوم في ضبط الحدود

وفهم التقدم باتجاه الشفقة على أنه رسالة قوية من الجيش السوداني، أنه لن يتنازل عن هذه المنطقة أو غيرها من المناطق المتنازع عليها مع الجيران، حيث كان البعض يعتمد عند حديثه عن الشفقة ذكر ملث حلايب وشلاتين المتنازع عليه مع مصر.

وأصبحت التوافقات الهشة بين السودان وإثيوبيا في ملف الحدود قابلة للانتهيار، لأن تدفق الآلاف من اللاجئين من إثيوبيا خلق أزمة بدأت تدخل عليها عناصر فرت من إقليم تيغراي، وتطالب أديس أبابا من الخرطوم بضرورة القبض عليهم وتسليمهم.

وقال استاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية، محمد خليفة صديق، إن الرغبة الإثيوبية لجعل ملف ترسيم

المخابرات الإسرائيلية توقف تتبع المصابين بكورونا عبر المحمول في ظل انتقادات لانتهاك الخصوصية

على هاملي فايروس كورونا الذين لا يتعاونون مع التحقيقات الوبائية وفي حالة الارتعاع الحاد في انتشار العدوى".



رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو سيكون السبت أول شخص في إسرائيل يتلقى لقاحاً

وكتشف نظام المراقبة عبر الهاتف المحمول وحده عن سبعة في المئة فقط من الحالات في إسرائيل بينما أدى التقصي الذي قام به محققون من وزارة الصحة للكشف عن باقي الحالات.

وسجلت إسرائيل، التي يقطنها نحو تسعة ملايين نسمة، 365042 إصابة

التكنولوجيا بشكل متقطع منذ مارس الماضي مع انتشار كوفيد - 19.

وواجهت تلك الطريقة طعونا في المحاكم واعتراضات في البرلمان بسبب مخاوف متعلقة بانتهاك الخصوصية وشكوك في فاعليتها. وتجنب العديد من الإسرائيليين استخدام هواتفهم المحمولة المسجلة رسمياً في الأماكن العامة على أمل عدم رصد كمخاطلين وإصدار أوامر لهم بالحجر الصحي.

وقالت وزارة المخابرات إن لجنة من مجلس الوزراء راجعت نظام التتبع وقررت أنها لن تمدد العمل به بعد أن تنتضي فترة سريان القانون الذي سمح باستخدام تلك الطريقة في 20 يناير المقبل.

وأضافت في بيان "ستستخدم تلك الوسيلة كشبكة أمان وستطبق

القدس - قالت وزارة المخابرات الإسرائيلية إن السلطات ستوقف تتبّع المقيمين في كورون المستجدين والمخالطين عبر الهاتف المحمول لإحلامي فايروس الذين يرفضون التعاون في الاستقصاء الوبائي أو في حالة حدوث قفزة في حالات العدوى.

وواجهت حكومة بنيامين نتانياهو صعوبة في إلزام الإسرائيليين لاسيما المتدينين اليهود بالإجراءات الصحية، للحد من انتشار الفايروس.

واضطرت السلطات الإسرائيلية لاستخدام تكنولوجيا مكافحة الإزهاق، التي يستعين بها جهاز المخابرات (شين بيت)، لمراقبة مواقع المصابين والهواتف المحمولة القريبة منهم لتحديد المخاطلين لهم. ويجرى استخدام تلك